أ.د. عدمان مريزق
المدرسة العليا للتجارة، - الجزائر

عنوان المداخلة:

مساحات التقارب بين أخلاقيات المالية ونموذج التمويل الإسلامي

المستخلص

تأخذ المعاملات المالية في النظام المالي الإسلامي- سواء كانت في شكل إنفاق استهلاكي، استثماري، ادخاري أو إقراض – أبعادا زمنية وإنسانية وأخلاقية تختلف عن تلك التي شهدتها الأنظمة المالية التقليدية. ويرجع هذا الاختلاف في هذه الأبعاد إلى كون النظام المالي الإسلامي يستمد فلسفته وقواعد تسييره من مصادره الشرعية التي تكسبه هذه الخاصية.

أمام هذا الاختلاف، تتجه هذه الدراسة اتجاه أخرا ، بحيث تركز على أوجه التقارب بين المالية القائمة على الأخلاقيات والمالية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، الأخلاق، أخلاقيات المالية.

Abstract

Financial transactions in the Islamic Financial System take – In the form of consumptive, investive, saving or loaning expending – temporal, ethical and humanistic dimensions which is different than those that we have already known in the previous traditional financial systems. The difference in the dimensions is due to the fact that the Islamic financial system inspires its philosophy and the managing rules from religious sources which gives it this specific aspect.

In front of this difference, the study is redirected to a point in which we detect conversing features between ethical finance and Islamic finance.

Keys : Islamic finance, Ethics, Ethical finance

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

مقدمة

زاد الاهتمام بالتمويل الإسلامي بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وبدأت البحوث تنقب عن خبايا هذا التوجه، الذي غاب أو غيب لأسباب متعددة. ولكن أمام هذا التسارع لمحاولة تقريب المفاهيم أو استبدال البعض منها لتوافق بعض الاتجاهات الفكرية، نخشى ما نخشى أن تستبدل المفاهيم ونضيع في التفاصيل. فعلى سبيل المثال قد يستبدل التمويل المسؤول إجتماعيا بالتمويل الأخلاقي. أوتستبدل هيئات إسلامية تهتم بالمالية الإسلامية بمسميات قد تفرغها من محتواها.

لكن رغم هذا، هناك من الباحثين من اتجه اتجاه البحث عن مساحات وأوجه تقارب بين التمويل الإسلامي والتمويل القائم على الأخلاقيات الذي يهدف الذي يأخذ بعين الاعتبار التغيير الاجتماعي الايجابي.

وبناءا على ما سبق، تتمحور إشكالية هذه الدراسة في السؤال الجوهري التالي:

ما هي أوجه التقارب بين التمويل القائم على الأخلاقيات والنموذج الإسلامي ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة، سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام: سيتناول القسم الأول الأخلاق والأخلاقيات. أما القسم الثاني، فسيتعرض للرأسمالية، الأزمة المالية والأخلاق. في حين سيخصص القسم الأخير لعرض إمكانيات التقارب بين التمويل القائم على الأخلاقيات والتمويل الإسلامي.

أولا: الأخلاق والأخلاقيات

سنحاول من خلال هذا القسم أن نعرض أهم الفروقات بين الأخلاق والأخلاقيات، من باب أن نشير إلى أن مفردة أخلاقيات دخيلة على اللغة العربية، وأن الأخلاق ارتبطت بالجانب الديني.

فالأخلاق في اللغة جمع خلق، والخلق كما ورد في القاموس المحيط للفيروزابادي هو السجيه والطبع والمروءة والدين. أما معنى الخلق اصطلاحا، فهو قوة راسخة في الإدارة تنزع إلى اختيار ما هو خير أو اختيار ما هو شر[1].

[1] الدوري زكريا مطلك ، أحمد علي صالم، إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 431.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

ويمكن تحديد مفهوم الأخلاق في نظر الإسلام بأن الأخلاق عبارة عن علم الخير والشر والحسن والقبح؛ وله قواعده التي حددها الوحي لتنظيم حياة الإنسان وتحديد علاقته بغيره على نحو يحقق الغاية من وجوده في هذا العالم[2].

والأخلاقيات هي من الألفاظ الحديثة الوافدة على اللغة العربية. إلا أن جل الباحثين في الاقتصاد الإسلامي لا يفرقون بين الأخلاقيات والأخلاق ويعتبرونها شيئًا واحدا. فيقرؤون في الكتابات الأجنبية عن الأخلاقيات وهم يظنون أن الموضوع يتعلق بالأخلاق، ويعلقون بالعربية عن استناد الغربيين بشكل متزايد إلى الأخلاق والمسألة ترتبط في الحقيقة بالأخلاقيات. في حين نجد على سبيل المثال" المنظمة العالمية لعمداء كليات الطب الناطقة بالفرنسية "تحرص في ترجمة نص ميثاق الأخلاقيات الخاص بكليات الطب على التمييز بينهما، فتترجم عبارة "évaluation éthique" بـ" التقييم الأخلاقياتي " وعبارة " portée éthique " بـ" البعد الأخلاقياتي"، أي البعد القائم على الأخلاقيات.

وتشير الأدبيات الفرنسية إلى عدد من الفروق بين الأخلاق والأخلاقيات، لعل من أبرزها النقاط التالية[3]

. إن الأخلاق لها دلالة دينية، أما الأخلاقيات فهي تحمل طابعا غير ديني.

. إن للأخلاق مصدرا سماويا، أما الأخلاقيات فلها مصدر إنساني.

. إن للأخلاق بعدا مطلقًا، أما الأخلاقيات فلها بعد نسبي.

. إن الأخلاق ترتبط ارتباطا وثيقا بالاعتقاد والإيمان، أما الأخلاقيات فهي تخاطب الضمير وتحاور العقل.

. إن الأخلاق تستلزم معايير مطلقة غير قابلة للنقد والتغيير، أما الأخلاقيات فهي تستلزم سلوكًا نسبيا قابلاً للتعديل والتكييف وفقًا لمقتضيات البيئة والمعطيات المتوفرة.

. إن الأخلاق تتعلق بتعارض الخير والشر بينما تتعلق الأخلاقيات بالتمييز بين الحسن والسيئ.

---

2 السكارنه بلال خلف ، أخلاقيات العمل، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، الأردن، 2009، ص 20.

[3] بلعباس عبد الرزاق ،التمويل الإسلامي بين الأخلاق والأخلاقيات، حوار الأربعاء رقم 27، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 21 /04/ 2010.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

. إن وراء الأخلاق أمرا وإلزاما فاصل، في حين هناك وراء الأخلاقيات إلزام افتراضي ينحصر فيما ينبغي فعله لتحقيق هدف معين، وهو بالتالي إلزام يخص الوسائل التي تحقق هذا الهدف المحدد.

ويتميز مفهوم الاقتصاد الشرعي للأخلاق عن الفكر المعاصر للأخلاقيات الاقتصادية بغير قليل من الخصائص أهمها[4]:

- أن كلمة " الأخلاق" تستلزم قيم مطلقة أي قيم عالمية مستمدة من القرآن والسنة، في حين تستلزم كلمة "أخلاقيات" قيم متكيفة، أي قيم نسبية تخضع لظروف الزمان والمكان.

- أن وراء مفهوم الأخلاق هناك سؤال: ماذا يجب أن أعمل لأرضي الله تعالى؟ ، هناك أمر وإلزام فاصل. في حين هناك وراء كلمة أخلاقيات سؤال : كيف أعيش ؟ (لأكون سعيدا حسب الفلسفة اليونانية؛ أو لأكون الرجل الأعلى حسب فلسفة "نيتشه"؛ أو لأكون الأجدر للبقاء حسب فلسفة "سبنسر"؛ أو لأكون تنافسيا حسب فلسفة التنافسية...الخ). فهناك توجيه وإلزام افتراضي يختلف حسب فلسفة الحياة المتبعة.

- أن حسن الخلق يكون في الإسلام فطريا(بالطبع) وقد يكون مكتسبا(بالتطبع). وحسن الخلق الفطري أكمل لأنه لا يزول عن الإنسان، في حين أن حسن الخلق المكتسب قد يفوته في مواطن كثيرة لأنه لا يحتاج إلى ممارسة ومجاهدة. أما الفكر المعاصر حول الأخلاقيات الاقتصادية فهو يرى أن السلوك الخلقي يكون بالاكتساب. وقد طرحت في الغرب عدة نظريات لتفسير تكوين السلوك الخلقي من أهمها: نظرية التكوين الحياتي للإنسان ونظرية التأثير الاجتماعي ونظرية التفهم العقلي لدى الإنسان.

- أن أخلاق السوق جزء من الإسلام، فلا يمكن فصلها عن بقية جوانب الحياة الإسلامية الأخرى من عقيدة وعبادة ومعاملات. أما أخلاقيات السوق في الفكر المعاصر حول الأخلاقيات الاقتصادية، فهي منفصلة عن جوانب الحياة الأخرى.

- أن دائرة الأخلاق تشمل في الإسلام جميع أفعال الإنسان التي تكون في معاملة الخالق وتكون أيضا في معاملة الخلق. أما دائرة الأخلاقيات في الفكر المعاصر فلا تشمل إلا أفعال الإنسان كمنتج أو مستهلك.

[4] بلعباس عبد الرزاق ، القيم والأخلاق في اقتصاد السوق مفهوم أخلاق السوق دراسة مقارنة بين الاقتصاد الشرعي والفكر المعاصر حول الأخلاقيات الاقتصادية، الدراسات الإسلامية، مجلة ثقافية محكمة نصف سنوية يصدرها المجلس الإسلامي الأعلى – الجزائر، العدد التاسع، جوان 2006، ص 60-62.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

- أن مفهوم أخلاق السوق في الاقتصاد الشرعي تشمل سائر الأخلاق التي تقوم عليها حياة المسلم. أما الفكر المعاصر حول الأخلاقيات الاقتصادية فيقتصر على بعض القيم.

ثانيا: الرأسمالية، الأزمة المالية والأخلاق

يهدف هذا القسم إلى التذكير بأن الأزمة المالية هي أزمة أخلاق، قبل أن تكون أي شيء أخر، بالإضافة إلى عرض العلاقة بين الأخلاقيات والرأسمالية.

1- نحو النزعة الاجتماعية بدل الرأسمالية

إن العديد من المشكلات في العالم ما تزال دون حل لأننا ما زلنا مستمرين في تفسير الرأسمالية تفسيرا ضيقا إلى حد بعيد. وفي إطار هذا التفسير الضيق للرأسمالية فإننا نعمد إلى خلق كائن بشري ذو بعد واحد ليلعب دور المنظم للمشروع ويتحمل مخاطر هذا العمل(المقاول أو الريادي). ونقوم - بموجب هذا التفسير الضيق- بعزله عن الأبعاد الأخرى للحياة، كالبعد الديني والعاطفي، وكذلك الأبعاد السياسية، ونجعله مكرسا لغرض واحد في حياته ونشاطاته التجارية، ألا وهو هدف تعظيم الربح والوصول به إلى أقصى حد ممكن. وتدعم هذا المنظم جموع كبيرة من الناس ممن هم على شاكلته، أي من ذوي البعد الواحد، إذ يدعمونه بأموالهم المعدة للاستثمار ليحقق لهم نفس الغرض الذي يسعى هو من أجله، ألا وهو تعظيم الربح.

وتفترض النظرية الاقتصادية كأمر مسلم به أن الفرد يسهم في خير المجتمع والعالم الذي يعيش فيه على أكمل وجه ممكن إذا ما ركز فقط على اعتصار آخر قطرة من الفائدة والمنفعة لنفسه. وعندما يأخذ المرء أقصى ما يستطيع أخذه من مكاسب ومنافع لنفسه، فإن كل فرد آخر سيأخذ بدوره أيضا أقصى ما يمكن له الحصول عليه.

ولنفترض وجود نوعين اثنين من البشر، كلاهما أحادي البعد، ولكن أهدافهما مختلفة عن بعضهما البعض. أحد هذين النوعين هو النوع الموجود حاليا، أي النوع الذي ينصب جل اهتمامه على تعظيم الأرباح لنفسه. أما النوع الثاني فهو نوع جديد لا يهتم بتعظيم الأرباح لنفسه وملتزم التزاما كاملا بإحداث فرق إلى الأحسن والأفضل في العالم الذي يحيط به. فأصحاب هذا النوع الثاني من البشر تحركهم دوافع اجتماعية. إنهم يرغبون في إعطاء الآخرين فرصة أفضل في هذه الحياة. إنهم يودون تحقيق أرباحا هدفهم من خلال خلق/ دعم مشروعات تجارية قابلة للحياة والاستمرار.إن مؤسساتهم قد تحقق أرباحا وقد لا تحقق ولكن-

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

شأنهم شأن غيرهم من أصحاب الأعمال- لا يتعين عليهم تحقيق خسائر. إنهم يعملون على خلق مشروعات تجارية يمكن أن

نصفها " بالمشروعات التي لا تحقق خسائر"[5].

2- الأزمة المالية أزمة أخلاق

أشار رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة "صالح كامل" أن أهم أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية هو غياب القواعد الأخلاقية والبعد عن النهج الصحيح، مشيرا إلى أن أي نظام اقتصادي لا بد أن يستند إلى قاعدة من الأخلاق والقيم والمبادئ السامية حتى يتحقق التوازن المطلوب بين أطراف النشاط الاقتصادي أفرادا ومؤسسات، ومنع التظالم، والاعتداء على حقوق الغير. وقال" صالح كامل" " : إن المتأمل في مسببات الأزمة المالية يلحظ وبوضوح أن إدارة النشاط الاقتصادي بعيدا عن القيم الأخلاقية الإنسانية السامية، وقد كان عاملا حاسما ومهما في حصول وتفاقم الأزمة وظهرت بوضوح معالم الفساد في الأزمة المالية في سلوك الأفراد والمؤسسات الاقتصادية في عدة مجالات منها تقدير قيمة الضمانات التي يتم بموجبها تقديم القروض والرشاوى والمصالح المتبادلة في اتخاذ القرارات بمنح التمويل، وإرسال المعطاءات، وعمليات الاحتكار والغش والتدليس، وأن الاقتصاد العالمي والاقتصاد العربي بشكل خاص يحتاج وبشدة لأن تسود فيه قيم وضوابط أخلاقية، وإرساء منظومة من القيم والمثل لتحقيق العدالة والاستقرار".

خلال شهر مارس من عام 2009 وردت انتقادات قوية لـ" التصرفات غير الأخلاقية " في القطاع الاقتصاد ي وأوصى المشرعون والمستشارون السياسيون بأن يلتزم منظمو الأعمال بالمعايير الأساسية للأخلاق وإلا سيواجهون أزمة مصداقية أكثر خطورة. وعندما انتشر الاضطراب المالي العالمي ووصل إلى الصين، آثر بعض رجال الأعمال التضحية بالمبادئ وسعوا لجني أرباح على حساب المصالح العامة.

في هذا السياق، قال "هوانغ تسه مين" عضو المجلس الوطني للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، إن بعض رؤساء الشركات الخاصة " اختفوا فجأة "عندما كانت شركاتهم تواجه صعوبات. كما استغلت بعض الشركات الأزمة المالية كفرصة لـ" ابتزا ز "الحكومات وطالبت بإعانات أو تخفيضات ضريبية مفرطة. وفي هذا الصدد قال" تشانغ شاو جيون" عمدة مدينة" لينيي " بمقاطعة " شاندونغ

[5] يونس محمد ، منظمو الأعمال من ذوي النزعة الاجتماعية هم الحل.

http://arabic.microfinancegateway.org/redirect.php?mode=link&id(2011/10/21 أخر إطلاع)

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

الشرقية"، أنهم لا يفكرون في كيفية تحسين قدرتهم على المنافسة في السوق، بل يفكرون فقط في كيفية استثمار اهتمام الحكومات بالاستقرار الاجتماعي" .

كما أدرجت بعض البنوك كذلك على قائمة" اللاأخلاقي"، حيث تم انتقادها لعدم مبالاتها بالصعوبات المالية التي تواجه الشركات الصغرى والمتوسطة، التي كانت الأكثر عرضة لصفعات الاضطراب المالي. ومن بين" التصرفات غير الأخلاقية " الأخرى التي سردها المشرعون والمستشارون : تقليل جودة المنتجات، والرواتب المرتفعة التي يتقاضها كبار المديرين التنفيذيين على الرغم من أدائهم السيئ، ومحاولات استئناف المشروعات التي يصدر عنها تلوث بالغ . وفي مواجهة الانكماش الاقتصادي، دعا رئيس مجلس الدولة "ون جيا باو" جميع الشركات إلى الالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية. وقال في غير مناسبة" : داخل جسد كل رجل أعمال ينبغي أن تسري دماء الأخلاقيات"[6].

3- العلاقة بين الأخلاقيات والرأسمالية

اهتم الباحثون - من اجتماعيين واقتصاديين - منذ بداية القرن العشرين بالعلاقة بين الاقتصاد والأخلاقيات من منظور ديني أو فلسفي . وأشهر ما ألف في هذا الموضوع هو كتاب الاجتماعي الألماني "ماكس فيبر" Max Weber (1864 -1920) " أخلاقيات البروتستانت وروح الرأسمالية " (1904-1905)، وتبعه في ذلك الفيلسوف والاجتماعي الألماني" أرنست ترولتش" Ernst Troeltsch (1865-1923) مع مؤاخذة دقيقة مؤداها أن إصلاح الديانة البروتستانية قدم فعلاً أخلاقيات مواتية لتطور الرأسمالية ولكن هذا الأمر لم يحصل إلا تحت تأثير الاقتصاد الحديث.

[6] رزيق كمال ، الخطيب خالد راغب احمد ، إشكالية العلاقة بين الأخلاق و الاقتصاد في ظل الأزمة المالية العالمية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات الفرص الآفاق، للفترة 10-11 نوفمبر 2009.

[7] بلعباس عبد الرزاق ،التمويل الإسلامي بين الأخلاق والأخلاقيات، حوار الأربعاء رقم 27، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية 21 /04/ 2010.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

وأخذ بعض الاقتصاديين منحى" فيبر" لربط أخلاقيات الأديان بالرأسمالية، منهم الاقتصادي الألماني "ورنر سومبارت" Werner Sombart (1863- 1941) الذي ربط بين أخلاقيات الديانة اليهودية والرأسمالية في كتابه " اليهود والحياة الاقتصادية"، والمستشرق الفرنسي "ماكسيم ردينسون" Maxime Rodinson (1915- 2004) الذي تطرق إلى العلاقة بين الإسلام والرأسمالية وتوصل إلى علاقة سلبية بينهما والاقتصادي الياباني "ميشيو موريشيما"Michio Morishima (1923- 2004) الذي ربط بدوره بين أخلاقيات الكنفوشية والرأسمالية في كتابه" الرأسمالية والكنفوشية: الأخلاقيات اليابانية والتكنولوجيا الغربية".

وفرضت المسألة الأخلاقية نفسها في عالم الاقتصاد عندما تجلى للجميع أن الزيادة الكمية للإنتاج لم تعد ترادف حياة أفضل فحسب، بل أصبحت تهدد البيئة والحاجات البشرية الأساسية. وفي هذا الصدد أنشئ كرسي اليونسكو" الأخلاقيات الاقتصادية والحقوق الإنسانية والديمقراطية " في جامعة" فريبورغ" بسويسرا. وفي عام 2004 أنشئت في جامعة " تورونتو" بكندا مجلة " الأخلاقيات والاقتصاد" and Ethics Economics تنشر أوراقًا علمية بالفرنسية والانجليزية.

وتجدر الملاحظة أن استخدام بعض الاقتصاديين لمفهوم الأخلاق (morale) لا يعني استنادهم إلى فلسفة اقتصادية قائمة على مبادئ دينية، وإنما تنبيههم على استحالة الفصل بين الخيارات الاقتصادية والمشاعر الأخلاقية مثل العدالة، وكذلك على الشروط التي يجب أن يفي بها المجتمع لكي تؤخذ حاجات أعضائه الأكثر تهميشا بعين الاعتبار. وبهذا فإن النظريات الحديثة للعدالة تبحث على صياغة مبادئ لمجتمع عادل دون الاستناد إلى تصور محدد للحياة الفاضلة.

وبعد أن أدى تحرير الأسواق المالية منذ بداية الثمانينيات إلى سلسلة من الفضائح منها، فضيحة "إنرون" Enron و"ورلدكوم" Worldcome و"برمالات " Parmalat، و"فيفاندي" Vivendi، و"أهولد" Ahold، و"غلوبل كروسينغ" Global Crossing وفضيحة "مادوف" Madoff في ظل الأزمة المالية العالمية، تزايد الحديث بشكل ملحوظ عن ضرورة تخليق القطاع المالي وتجلت أهمية دور التمويل القائم على الأخلاقيات في تحقيق نظام مالي أكثر استقرارا . وهذا لا يعني التخلي عن النظام الرأسمالي كما يتصور بعض الباحثين في الاقتصادي الإسلامي.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

يقول الرئيس الفرنسي السابق " نيكولا ساركوزي" في الخطاب الذي ألقاه بمدينة "تولون" في 25 سبتمبر 2008" :إن الرأسمالية لا تعني إعطاء الأولوية للمجازفين، بل للمنظمين، ومكافأة العمل، والجهد، والمبادرة [...] إن الرأسمالية هي التي مكنت التطور المذهل للحضارة الغربية منذ سبعة قرون . إن الأزمة المالية لا تعني أزمة الرأسمالية، إنما هي أزمة نظام ابتعد عن القيم الأكثر جوهرية للرأسمالية وخان روح الرأسمالية [...] إن الأزمة الحالية يجب أن تحثنا على إعادة بناء الرأسمالية على أخلاقيات الجهد والعمل، والتوازن بين الحرية والتنظيم، والمسؤولية الجماعية والمسؤولية الفردية".

ثالثا: أوجه التقارب بين أخلاقيات المالية والمالية الإسلامية والاستثمار المسؤول اجتماعيا

بداية سنحاول عرض الجذور المسيحية للمالية القائمة على الأخلاق، ثم التقارب مع الاستثمار المسؤول اجتماعيا والمالية الإسلامية.

1- الجذور المسيحية للمالية القائمة على الأخلاق[8]

منذ 1760 أكد "جون ويسلي" John Wesley، مؤسس المنهاجية (تيار البروتستانتية الإنجيلية) الصلة بين الأخلاق واستخدام المال. فهو يرى أنه على المستثمر أن لا يتصرف كمالك لكن كمدير للممتلكات، ويجب عدم خلق الثروة من خلال إيذاء الآخرين.

وفي الولايات المتحدة، تم إطلاق" صندوق الرائد" « Pioneer Fund » ، وهو أول صندوق مسؤول اجتماعيا، تم إطلاقه في عام 1928 بناء على مبادرة من المجلس الاتحادي للكنائس الأمريكية . ترتكز سياسته الاستثمارية على استبعاد الشركات التي كانت مرتبطة بأنشطة التبغ والكحول والمواد الإباحية، وهي القطاعات التي لا تزال موجودة اليوم في القائمة السوداء لصناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا.

والجدير بالإشارة أن الوصول إلى هذا الصندوق كان محدود، وتوجب الانتظار حتى 1971 لنرى أول صندوق مشترك للاستثمار الأخلاقي متاح للمستثمرين الخواص، وهو الصندوق العالمي "الباكس" Pax World Fund. فبالإضافة للاستبعاد التقليدي للتبغ ولعب القمار، يهدف هذا الصندوق إلى حث المستثمرين

[8] Nodira Akhmedkhodjaeva, Mohamed Choukhri, Arthur Vaillant, Ethique de la finance et l'exemple de la finance islamique, CERDI.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

لتجنب الاستثمار في الشركات التي من المرجح أنها استفادت من حرب الفيتنام. فـ" باكس" تعني السلام باللغة اللاتينية.

أما في أوروبا؛ تم إطلاق أول منتج استثماري أخلاقي من قبل الجمعية السويدية لمكافحة الإدمان على الكحول Swedish temperance society ؛ على شكل صندوق سمي بـ « Ansvar »، وكان غالبية منخرطيه من مؤيدي الحركة.

وفي المملكة المتحدة، منذ 1948 كانت الاستثناءات الأخلاقية جزء من قواعد الاستثمار للكنيسة الانغليكانية، وإنشاء هيئة مفوضي الكنيسة. كما تم تأسيس هيئة مماثلة من قبل الكنيسة الميثودية في عام 1960.

وفي فرنسا، تم إطلاق أول صندوقين أخلاقيين للمستثمرين المسيحيين. كما أطلقت شركة المالية Meeschaert وجمعية الأخلاق والاستثمار (التي أطلقتها مجموعة من الراهبات) عام 1983 صندوق الإستراتيجية الجديدة 50 (le fonds Nouvelle Stratégie 50) الذي يستبعد التبغ، والأسلحة، والكحول، والمواد الإباحية والمقامرة . وعملت إدارة الشركة، والموجهة نحو عملاء مسيحيين بالدرجة الأولى، على الاحتفاظ بمعايير الإقصاء للصناديق الأخرى المسؤولة اجتماعيا.

ولإظهار **الروابط** التي قد توجد بين المالية القائمة على الأخلاقيات والمالية الإسلامية، يجدر بنا الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل آلياتها مكملة، وبأي كيفية ؟
- الأسس الدينية للتمويل الإسلامي هل هي مماثلة لتلك التي ولدتها المالية المبنية على البروتستانتية و/ أو الكاثوليكية ؟

2- التقارب مع الاستثمار المسؤول اجتماعيا

بالنظر إلى الأسس الدينية للاستثمار المسؤول اجتماعيا* والمالية الإسلامية، بالإضافة للآليات المشتركة وجميع عروض

* الاستثمار المسئول اجتماعيا والذي يسمى كذلك بالاستثمار الأخلاقي أو الاستثمار الواعي اجتماعيا أو الاستثمار الاجتماعي أو الاستثمار صاحب الرسالة – هو" عملية استثمارية تأخذ في الاعتبار التداعيات البيئية والاجتماعية

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

منتجاتها المالية الحديثة، نسجل تقارب معين ما بين المفهومين. فالمالية الإسلامية، تدمج مكونات أخلاقية ومن خارج المالية، والتي يمكن أن تشكل نقاط تقارب مع الاستثمار المسؤول اجتماعيا. وبالتركيز على الجوانب من خارج المالية لهذه المقاربة، نسجل تقاربا بين الاستثمار المسؤول اجتماعيا في غايته المجتمعية وفي إقصائه للأنشطة غير الأخلاقية، لكن المالية الإسلامية تعتبر نظاما ماليا كاملا.

هذا ويمكن تحديد الأهداف الآتية للمعاملات المالية في الإسلام، فيما يلي:

- هدف دنيوي وهو إجراء المعاملات وتحقيق الدخل "الربح" وهو هدف مادي أي استحقاق الرزق والاستزادة منه " ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض". (سورة الأعراف، آية 96).

- هدف ديني عاجل: وهو أن ينوي الإنسان وهو يؤدي نشاطه الاقتصادي تحقيق مرضاة الله، فمجرد النية يثاب عليها الإنسان "إنما الأعمال بالنيات" .

- هدف أخروي: حيث الحساب والجزاء بالجنة أو النار " من عمل صالحا فلنفسه، ومن أساء فعليها" . "التاجر الصدوق يحشر مع النبيين" كما قيل " إن الدنيا مزرعة الآخرة".

- انسجام (توافق) النفس مع ما حولها: انسجام الظاهرة السلوكية مع الظاهرة الكونية " الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله، ألا بذكر الله تطمئن القلوب".(سورة الرعد، آية 28)

للاستثمارات، الإيجابية والسلبية على السواء، في سياق التحليل المالي الواعي. يتضمن الاستثمار المسئول اجتماعيا تقييم الشركات فيما يتعلق بقضايا المسئولية الاجتماعية للشركات وتحليل المخاطر الاجتماعية والبيئية على الشركة والتعامل مع الشركات لتحسين ممارساتها وسياساتها حول المسئولية الاجتماعية للشركات ". ومن هذا المنطلق، فإن الاستثمار المسئول اجتماعيا يخدم كجسر للوصل بين مستثمري القطاع الخاص مع المسئولية الاجتماعية للشركات.

ولمزيد من التفصيل، راجع :

مجموعة عمل شبكة (سيب) للأداء الاجتماعي، أبريل 2008.

9 صالح العقدة، القواعد الأخلاقية للمعاملات المالية في الإسلام، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2007، ص ص 73-74.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

- الاستخلاف في الأرض بإخلاص العبودية لله: " الذين إن مكنهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر" (سورة الحج، آية 41). وقد تبين إن من مهام المحتسب الأمر بصدق الحديث، وأداء الأمانات، والنهي عن المنكرات من الكذب والخيانة، وما يدخل في ذلك من تطفيف المكيال والميزان والغش في الصناعات والبياعات والديانات" .

- التصرف في المال وفق الأوامر الشرعية: إن المال مال الله، والإنسان مستخلف فيه، وبالتالي تلزم مراعاة إرادة المالك الأصلي للمال، وهذه الإرادة ممثلة في الأحكام الشرعية المنظمة لاستخدام المال وطالما أن الإنسان مأمور باستثمار المال وتنميته، فيلزم على المسلم كمسؤولية دينية أداء هذا الواجب وفق الشريعة الإسلامية.

- معايير للأخلاق: إن محصلة البحث في أخلاقيات المعاملات الإسلامية يرشدنا إلى قواعد الأخلاق الفاضلة باعتبارها مثلا عليا واجبة الإتباع مأخوذة من شرع الله الذي لا يتغير ولا يتبدل باعتباره خطوطا عامة ومبادئ عامة، وقاعد شاملة. " وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله" (سورة الأنعام، آية 153).

- التحذير من الإعراض عن ذكر الله: إن تحديد المسار التوازني لسلوك الإنسان، وفق شرع الله وأخلاق الإسلام يساعد على التعرف على العوامل الطارئة (الإعراض عن ذكر الله) التي تدفع بسلوك الإنسان إلى الانحراف. وهذا ما يجب أن يركز عليه الباحثون المسلمون في المعاملات وفي الأخلاق معا، ومنها إتباع الهوى والشهوات والتهاون في أمر الدين ومخالفة أوامره واقتراف نواهيه.

ويأتي الاستثمار بأشكاله المعروفة في مقدمة العملية الاستخلافية، مما يعني أنه يجب أن تكون له أسس ومقومات يعتمد ويستند إليها، حتى لا يحيد الإنسان في ممارسته لهذه العملية عن النهج الإلهي القويم والمرسوم. وهذه الضوابط محددة شرعا وبطريقة تحقق النماء للأموال وتطور للمجتمع بجوانبه المختلفة.

ويقوم الاستثمار على عدد من **الأسس** نوجزها كما يلي[10]:

[10] أبو سعيد بلال عماد، المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 204-208.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

- تجنب الربا في المعاملات وتحريمه تحريما قطعيا: يتربع هذا الأساس على مقدمة الأسس والمبادئ التي يبنى عليها الاستثمار في الإسلام، وهو يستند في ذلك على النصوص القاطعة والعديدة في هذا المجال.

ولأن الربا الذي يقوم على أكل مال الآخرين بالباطل، دون وجه حق، شرع الخالق حرمته وبذلك يعتبر الربا خروج عن المنهج الإلهي وتطلب ذلك على المسلم استبعاده تماما وبكل الأشكال من معاملاته، لأن فيه الشقاء للأفراد والجماعات.

- منع الاحتكار وتحريمه: لقد أمر الله تعالى ورسوله الكريم المسلمين الابتعاد عن الاحتكار كوسيلة للحصول على الربح، منطلقا من أن الإسلام هو لخير الناس أفرادا وجماعات. ويقوم الاقتصاد الإسلامي على أساس اجتماعي وأخلاقي، لذلك نجده جاهدا في تحقيق التنمية الاجتماعية للمجتمع، وذلك من خلال تحريمه المعاملات التي تضر بالمجتمع، وهذا يتطلب عدم جواز ممارسته في الاستثمار بما يضر المجتمع.

- عموم الاستثمار وشموليته: حثت الشريعة الإسلامية على عموم الاستثمار وشموليته وعدم اقتصاره على نوع معين من الأنشطة الاقتصادية وقطاعاتها، أو على مجموعة دون غيرها، وهذا الأساس يعد من الأسس المهمة للاستثمار، اعتمادا أن أصل الاستثمار في كونه وسيلة لتحقيق النفع العام للمجتمع. وهذا يوجب أن يكون الاستثمار عاما وشاملا لكل المجالات والأنشطة للأفراد والجماعات. وعلى المستثمر أن ينظر لمصلحة المجتمع الذي يعيش فيه أو البلد الذي يستثمر فيه؛ وبذلك يستثمر في كافة الأنشطة الاقتصادية.

وينبغي أن يراعي الاستثمار مسألة الأولوية والتفضيل تبعا لحاجات المجتمع من المهم إلى الأهم.

- شرعية المشروعات الاستثمارية: إن المستثمر فردا كان أو مؤسسة عليه أن يلتزم في استثماره وعمله بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وبهذا الالتزام يتحقق النجاح والفلاح؛ لأن الله شرع لنا ما يصلح دنيانا ودينا.

ولهذا على المستثمر وخصوصا المؤسسات المالية والتجارية تمويل الأنشطة التي تتفق والشريعة الإسلامية والابتعاد ورفض تمويل أي مشروع يخالفها سواء ما يقوم منها على ارتكاب محرم كصناعة الخمر أو التي تنطوي على الاستغلال وتحقيق الربح الفاحش أو ما قام منها على الغش والتضليل وأكل الأموال بالباطل.

- الاستثمار يقوم على أساس تعبدي: العمل كغيره من الأنشطة التي يقوم بها الإنسان تكليف شرعي، غايته الأساسية عبادة الله سبحانه وتعالى وابتغاء لمرضاته، وبهذا المفهوم تأسست النظرة إلى العمل على

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

اعتبار أنه عبادة بدنية يمكن للإنسان التقرب من خلالها إلى الله تعالى. فإذا قام الفرد أو المجتمع بالاستثمار بغية الامتثال لأمر الله والتعفف عن الحرام، وتقوية الجسد ليكون قادرا على القيام بالتكاليف والواجبات، مساهمة منه في بناء المجتمع الإسلامي يكون بذلك دون شك عبادة يتقرب بها المؤمن إلى الله سبحانه وتعالى، لأن العبادة بمعناها الشامل تدخل في كل مجالات الحياة.

وبالتالي يهدف التمويل الإسلامي إلى تحسين حالة الإنسان، وإقامة العدالة الاجتماعية ومنع الظلم في مجال التجارة . هذا هو أيضا مصدر تحريم الفائدة وتعويضها بنظام تقاسم الأرباح والمخاطر.

تتفق هذه الأهداف تماما مع أهداف الاستثمار المسؤول اجتماعيا (SRI)؛ كما طورت في السنوات الأخيرة، وهي التنمية المستدامة في ركائزها الاقتصادية والاجتماعية. كما أن الدعامة البيئية ليست غائبة عن التمويل الإسلامي. فأحد ركائز الإسلام هي أن الإنسان خليفة الله في الأرض، بالإضافة إلى أن خلق الله سبحان وتعالى لا يقتصر في الطبيعة والبيئة، لكن يشمل كذلك الناس والمجتمع. وبالتالي للإنسان دور لإدارة والمحافظة على هذه الأمانة. وبناء على ذلك؛ فالتبذير والاستهلاك غير النافع غير مقبول.

وقد تم الربط بين الدين وأخلاقيات الأعمال التجارية على نطاق واسع من قبل مجموعة الحوار بين الأديان، والتي شملت ممثلي عن الديانات الثلاثة (الإسلام، المسيحية، واليهودية) ، بناء على مبادرة من العائلات الملكية البريطانية والأردنية وتحت رعاية الأمير "فيليب" prince Philip ، دوق "أدنبره" duc d'Édimbourg والملك الحسن من الأردن، والسيد "إيفلين دي روتشيلد" Evelyn de Rothschild . وتم استنتاج أربعة مواضيع رئيسية من التقارب بين هذه الأديان الثلاثة، وهي[11]:

- العدالة،
- الاحترام المتبادل،
- مفهوم القوامة التي عهدها الله،
- الصدق.

[11] Nodira Akhmedkhodjaeva, Mohamed Choukhri, Arthur Vaillant, Ethique de la finance et l'exemple de la finance islamique, CERDI.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

وأصل **الاستثناءات القطاعية**، والموجودة في الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا حاليا، هو في الواقع من المؤسسات الدينية، الكاثوليكية والبروتستانتية. ولذلك فمن الطبيعي تماما أن قائمة المناطق المحظورة هي إلى حد كبير نفسها كما هو الحال بالنسبة للتمويل الإسلامي : الكحول، والمواد الإباحية والقمار والتبغ والأسلحة. وتم حظرها لأنها تضر بالإنسان والمجتمع . فالتمويل الإسلامي في نفس الخط تقريبا مع المالية القائمة على الأخلاق.

علما بأن هناك بعض الاستثناءات الخاصة بالتمويل الإسلامي، مثل الصناعة المالية، أو صناعة الترفيه (موسيقى، سينما....) أو صناعة لحم الخنزير[12].

فالاتفاق العالمي، هو التوصل إلى اتفاق اقترحته الأمم المتحدة، وهي مبادرة دولية تدعو الشركات الكبيرة للانضمام إلى المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة لدعم عشرة مبادئ في مجالات البيئة وحقوق الإنسان وحقوق العمال ومكافحة الفساد . وتلتزم المنظمات (الشركات والجمعيات والجماعات المحلية، ... الخ) من الانضمام إلى الميثاق العالمي لإحراز التقدم وفق المبادئ العشرة وتقديم تقرير سنوي عن التقدم الذي تحرزه في الأمم المتحدة .

والمبادئ العشرة مستوحاة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (منظمة العمل الدولية)، وإعلان" ريو " بشأن البيئة والتنمية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما تجدر الإشارة إلى أن الميثاق العالمي هو غير ملزم في الطبيعة، وغير خاضع لمراجعة الدول الموقعة.

ولتحليل مدى التوافق بين الشريعة وبين الاتفاق العالمي من حيث حقوق الإنسان. فالشريعة تعتمد، بشكل خاص على القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة والمدافعون عن المبادئ كالديمقراطية والعدالة والمساواة بين الأجناس، والأديان، وبين الجنسين، واحترام غير المسلمين والحرية الدينية.

[12] Samer Hobeika, stratégies et construction d'un fonds ISR, les cahiers de la finance islamique, N°1, éthique et finance islamique : quelle convergence ?, Actes du séminaire « finance éthique et finance islamique, organisé par l'école de management Strasbourg, le 11 février 2009,p 6.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

ففي مجال حقوق العمال، حثت الشريعة بشكل واضح المعالم بحضر العمل المضني (القسري) ، وإعطاء الأجير حقه بصورة عادلة، ولا يكلف بأعمال لا يستطيع القيام بها. كما حثت الشريعة على عدم استغلال الأطفال.

بالنسبة لقضية البيئة، فهي تتعلق في التمويل الإسلامي بالدور المنوط بالفرد لحماية البيئة وتجنب التبذير للموارد الطبيعية.

وأخيرا؛ فيما يتعلق بمحاربة الفساد، تدين المالية الإسلامية، باعتمادها على أركان الإسلام، الراشي والمرتشي والوسيط بينهما. وبالتالي فالإسلام حريص على الشفافية في العقود والصفقات.

خاتمة

مهما كانت نتائج الاضطرابات المالية الحالية، فإن سببها هيكلي؛ وينبغي تحديد مسؤولية الأطراف وتأسيس قواعد أخلاقية تعيد الثقة وتصحح اختلالات النظام القائم. هذه التصحيحات هي المفاتيح التي تسمح للمالية أن تتجه لتنمية أكثر استدامة. ويجب توعية ضخمة من واضعي السياسات والمجتمع المدني بضرورة تنمية التمويل القائم على الأخلاقيات، لأن لديه آفاق كبيرة وهم يدركون أن التوفيق بين المردودية المالية والمردودية الاجتماعية ليست متناقضا وحاسما لتحسين والحفاظ على الأنشطة.

ولقد تطور سوق الاستثمار المسؤول اجتماعيا والمالية القائمة على الأخلاق تطور مذهلا، وبالمقابل تظهر المالية الإسلامية بقوة في ظل الاختلالات التي يعاني منها النظام المالي العالمي. وعلى القائمين على الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا التعاون مع القائمين على المالية الإسلامية من أجل إيجاد مسارات شراكة وتعاون من أجل حياة أفضل للبشرية برمتها.

والجدير بالإيماءة أن الأخلاقيات ليست عائقا أمام المردودية، وعلى المنظمات أن تفكر في تكلفة غياب الأخلاقيات.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

المراجع

- أبو سعيد بلال عماد، المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 204- 208.

- بلعباس عبد الرزاق ، التمويل الإسلامي بين الأخلاق والأخلاقيات، حوار الأربعاء رقم 27، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 21 /04/ 2010.

- بلعباس عبد الرزاق ، القيم والأخلاق في اقتصاد السوق مفهوم أخلاق السوق دراسة مقارنة بين الاقتصاد الشرعي والفكر المعاصر حول الأخلاقيات الاقتصادية، الدراسات الإسلامية، مجلة ثقافية محكمة نصف سنوية يصدرها المجلس الإسلامي الأعلى – الجزائر، العدد التاسع، جوان 2006، ص 60- 62.

- الدوري زكريا مطلك ، أحمد علي صالم، إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 431.

- رزيق كمال ، الخطيب خالد راغب احمد ، إشكالية العلاقة بين الأخلاق و الاقتصاد في ظل الأزمة المالية العالمية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات الفرص الآفاق، للفترة 10- 11 نوفمبر 2009.

- السكارنه بلال خلف ، أخلاقيات العمل، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص 20.

- العقدة صالح ، القواعد الأخلاقية للمعاملات المالية في الإسلام، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2007، ص ص 73- 74.

- يونس محمد، منظمو الأعمال من ذوي النزعة الاجتماعية هم الحل.

http://arabic.microfinancegateway.org/redirect.php?mode=link&id(2011/10/21 أخر إطلاع)

- Akhmedkhodjaeva Nodira , Choukhri Mohamed, Vaillant Arthur, Ethique de la finance et l'exemple de la finance islamique, CERDI.

- Hobeika Samer, stratégies et construction d'un fonds ISR, les cahiers de la finance islamique, N°1, éthique et finance islamique : quelle convergence ?, Actes du séminaire « finance éthique et finance islamique, organisé par l'école de management Strasbourg, le 11 février 2009,p 6.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz